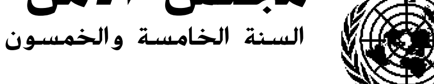
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٠٩** (الاستئناف ١)

المعقودة يوم الخميس،
٩ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أزاد	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد اشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

صون السلام والأمن: الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن

*0033547

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) مقعدا على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل البرتغال، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا؛ وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص، ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة بنغلاديش بتنظيم مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام جدا، الذي نرى أنه يتصل بسلسلة المناقشات التي نظمت في الأشهر القليلة الماضية، والتي استهدفت كلها معالجة المشكلة الخطيرة هذه، مشكلة الآثار الإنسانية للصراعات والنزاعات الداخلية. ويشرفنا بصفة خاصة أن نراكم، السيد وزير الخارجية، تترأسون هذه الجلسة.

ونرى أنه ينبغي اعتبار هذه المناقشات خطوات هامة لتحديد الإجراءات التي يتخذها المجلس بغية منع أو، عند الاقتضاء، إنهاء العنف الموجه ضد المدنيين أو موظفي المساعدة الإنسانية المكلفين بمساعدتهم. وقد أعربت هذه الهيئة، في بيانها الرئاسي في ١٢ شباط/فبراير من العام الماضي، عن استعدادها للاستجابة لهذه الحالات. وأملنا أن نتائج واستنتاجات الأعمال التي اضطلع بها حتى الآن ستجعل المجلس يقرر الإجراءات اللازمة لدرء الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولتعزيز ما دعاه الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/54/1)، "ثقافة الوقاية".

رحب الاتحاد بتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح. وتوصيات الأمين العام الوثيقة الصلة بالموضوع تستوجب النظر العاجل فيها. ومن المتوقع أن يتقدم مجلس الأمن باستجابته الأولى لتقرير الأمين العام في نيسان/أبريل. وهذا يتيح للمجلس فرصة مناقشة المشكلة على نحو ملموس، والتقدم باقتراحات حول كيفية تحسين منظومة الأمم المتحدة بحيث تجابه على نحو أكثر كفاءة التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين.

غير أننا ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن للمساعدة الإنسانية أن تحسم الصراعات التي تعود في الجوهر إلى أصول سياسية. ولهذا، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ومما له أهمية كبرى في منع الصراعات تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء الديمقراطية وتوطيدها، والحكم السليم، وسيادة القانون، فضلا عن الامتثال الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي وتنفيذهما.

ويقع على مجلس الأمن، من خلال الاستجابة المبكرة، واجب منع الصراعات والأزمات، كما أن عليه الاضطلاع

بدور لا بديل له في هذا الشأن. وعند الضرورة، يجب أن ينظر المجلس، على وجه السرعة، في النشر الوقائي أو أي وجود وقائي آخر للأمم المتحدة. وعلى المجلس أن يضطلع بدور هام في منع الصراعات العنيفة، ويجب أن يكون هذا المنظور سمة طبيعية لجدول أعمال المجلس. وفي حالة الانتهاكات الصارخة والمستمرة، قد يكون من الضروري أن ينظر مجلس الأمن في إجراءات الإنفاذ الواجبة بناء على معايير واضحة ومحددة.

ويمكن للانتهاكات الصارخة والمنتظمة للقانون الإنساني الدولي، ولقانون حقوق الإنسان، أن تشكل تهديدا للسلم والأمن، مما يتطلب من مجلس الأمن أن ينتبه وأن يتخذ الإجراءات اللازمة. والواقع أنه سبق لهذه الهيئة أن اتخذت عددا من القرارات إثر انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اعتبرتها تهديدا للسلم والأمن. وهناك أمثلة عديدة على تخلي المجتمع الدولي عن خلافاته، واتحاده لكي يشكل ضغطا على منتهكي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونرجو أن يصبح ذلك القاعدة في المستقبل.

وأعداد المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال، الذين يستهدفون أو يستخدمون أدوات مباشرة للحرب تزداد باستمرار. وتجاهل الأطراف المتحاربة للواجبات الملزمة بمقتضى القانون الدولي أصبح القاعدة في الصراعات الدائرة اليوم. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن انزعاجه إزاء خطورة هذه الحالة، ويشجب الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. ومما يعقد من هذه الحالة بالطبع غياب آليات إنفاذ القانون التي يمكن للمجتمع الدولي أن يلجأ إليها في كل مرة يرتكب فيها انتهاك خطير لهذه القواعد والمبادئ.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية البدء المبكر لاضطلاع المحكمة الجنائية الدولية بأعمالها، وأهمية دورها في المستقبل في كل من ردع الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. ونود أن نحث جميع مَن لـَم يوقعوا بعد على نظام روما الأساسي أن يفعلوا ذلك، كما نحث جميع الدول على التصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

ومن المبادئ الثابتة للقانون الإنساني الدولي أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين من العنف تقع على عاتق الدول. وإن ضمان حصول جميع ضحايا الصراعات المسلحة على المساعدات الإنسانية شرط أساسي لأية عملية إنسانية. ومن واجب الأطراف، سواء كانت دولا أو غير دول، أن تيسر توفير المعونة الإنسانية، كما ينبغي لها أن تتعاون تعاونا كاملا تحقيقا لهذا الغرض. وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية تيسير تقديم المعونة الإنسانية في حالات عدم الوفاء بهذا الواجب. ويجب في جميع الحالات أن نشجب منع المدنيين المحتاجين من الحصول على هذه المعونة، في انتهاك للقانون الدولي، واستهداف المدنيين، الذين كثيرا ما يجري استخدامهم أدوات في الحرب.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشجع المجلس على الاستمرار في العمل بموجب الاستعداد المعرب عنه في البيان الأساسي المتفق عليه عند انتهاء المناقشات التي جرت في الشهر الماضي (S/PRST/2000/4)، وعلى الاستعداد لاتخاذ جميع التدابير الواجبة والمتاحة له لكي يكفل سلامة وأمن بعثات المساعدة الإنسانية والعاملين فيها، بما في ذلك إدراج أحكام في اتفاقات السلام تتعلق بالوصول الآمن والخالي من العوائق للعاملين في المجال الإنساني، وللإمدادات، واتخاذ قرارات تؤكد هذه الحقيقة الملحـّة.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في الصراع المسلح أن عدم الوفاء بهذه الواجبات يجب أن يسفر عن فرض جزاءات مستهدفة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشجع المجلس على مواصلة استحداث معايير وقواعد تستهدف التقليل من الآثار الإنسانية للجزاءات.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد الحاجة إلى كفالة وصول موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، بأمان ودون عوائق، إلى جميع المحتاجين. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعترف، في هذا المنعطف، بالدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل في المجال الإنساني - مع الإشارة بصفة خاصة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية - في توصيل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

لقد قيل الكثير عن الطبيعة المتغيرة للصراعات، وعن أن أغلبية الإصابات تحل بالمدنيين الأبرياء، الذين كثيرا ما يستخدمون أدوات في الدينامية المعقدة للصراعات. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يشجع الأمين العام على اللجوء في أحوال أكثر إلى الامتياز الذي تمنحه له المادة ٩٩ من الميثاق، والذي يدعوه إلى توجيه نظر مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، نرى أن من الضروري تحسين قدرة الأمانة العامة واستخدامها لكي يتمكن مجلس الأمن من النظر في السبل التي يتمكن بمقتضاها من الرصد المنتظم للصراعات المتوقعة أو الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، سواء من خلال استخدام الآليات الموجودة، مثل بعثات تقصي الحقائق، أو بطرق أخرى.

وجرى تعريف عدد من التدابير الأخرى التي يمكن أن تساعد على التخفيف من معاناة أولئك السكان البؤساء. ومن المؤكد أن أحد هذه التدابير كبح تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط بلا رقابة، نظرا لقدرة هذه الأسلحة على زيادة العنف ضد المدنيين، وزيادة معاناة المتضررين، وإعاقة جهود التعمير بعد الصراع، وتخفيض توقعات تحقيق التنمية المستدامة. ويشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على النظر في استخدام سلطاته على نحو أكثر حزما في فرض الحظر على الأسلحة في المراحل المبكرة من الأزمات الناشئة.

وفيما يتعلق باستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى الأهمية التي يعلقها على التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويزعجنا بوجه خاص إعادة زرع الألغام الجارية في مختلف الصراعات. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية على وقف هذه الممارسة.

ويتعين على جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف أن تلتزم بتعليم القانون الإنساني لقواتها المسلحة ونشره في صفوفها، ويتعين على هذه القوات أن تحترم تلك المبادئ والقوانين.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية إدراج عنصر إنساني في عمليات حفظ السلم المتعددة الأبعاد. فالمهام المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى المكونات الأخرى ذات الصلة لمنع الصراع وبناء السلم - إذا أريد إدراجها في ولايات مجلس الأمن - ينبغي أن تدمج إدماجا تاما في تخطيط عمليات حفظ السلم وأن توضح منذ البداية. وتنسيق هذه العناصر مع العناصر الأخرى في عمليات حفظ السلم وتوفير الموارد المتاحة اللازمة لتحقيق الولايات التي رخص بها هي شروط مسبقة لتحقيق النجاح.

وإننا نتطلع إلى الدراسة الشاملة بشأن عمليات حفظ السلم التي أذن بها لتوه الأمين العام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشجع المجلس على النظر أيضا في طرائق لتنفيذ إجراءات تهدف إلى الفصل الفعال بين المحاربين والمدنيين في المخيمات الخاصة بالأشخاص المشردين داخليا أو اللاجئين. ومن الأساسي أن تبذل الجهود الدولية لضمان الطابع الإنساني لهذه المخيمات. ومن المهم بنفس المقدار وضع اللاجئين والمشردين داخليا في منطقة تفصلها مسافة معقولة عن مناطق الصراعات أو الحدود. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤيد الاستخدام الأوسع نطاقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي، وكذلك إدراج أحكامها في ولايات عمليات الأمم المتحدة.

كذلك نود أن نشجع الأمين العام على مواصلة السعي النشط لضمان إيلاء أولوية عليا لحقوق الطفل ورفاهه في مفاوضات السلام وطوال عملية توطيد السلام بعد انتهاء الصراع. ويشيد الاتحاد الأوروبي بإدراج انشغالات الأطفال في جداول أعمال السلام التي اعتمدت من قبل أو التي هي قيد المناقشة بالنسبة لبوروندي والسودان وسيراليون. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشدد على البروتوكول الإضافي الذي أبرم مؤخرا لاتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بالجنود الأطفال، حيث رفع سن المشاركة في الصراعات المسلحة إلى سن الـ ١٨.

ولقد اقترح الأمين العام إنشاء ممرات آمنة - أو مناطق أمنية - لحماية المدنيين وايصال المساعدة في الحالات التي يكتنفها التهديد بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونود أن نشجعه على تطوير المزيد من الطرائق لتنفيذ هذه التوصية.

وفيما يتصل ببناء الثقة، فإن المعلومات ذات الفعالية تنطوي على أهمية حيوية. ولذا يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها الإعلامية الجماهيرية على مستوى الميدان، ولا سيما من خلال إدراج عناصر الإعلام الجماهيري في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلم وبناء السلم. وفي هذا الصدد، فإن من المهم للغاية أيضا منع استخدام وسائط الإعلام كأداة لتأجيج الصراع.

لقد جرت مؤخرا تطورات هامة لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية وجعلها أكثر اتساقا مع جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في مجال السلم والتنمية. والمثال على ذلك هو استمرار تطوير نهج الإطار الاستراتيجي الذي يرمي، في جزء منه، إلى ضمان دعم المساعدة الإنسانية لأنشطة بناء السلم بعامة.

ويتعين زيادة تحسين التنسيق الاستراتيجي للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على مستوى الميدان، من خلال تحديد أفضل لمسؤوليات المنسقين الإنسانيين المقيمين والممثلين الخاصين للأمين العام. وهناك تطور يلقى الترحيب جرى مؤخرا في هذه المسألة وتمثل في وضع "مذكرة التوجيه" التي تستهدف وضع شروط أوضح للإبلاغ ورسم خطوط السلطة، بالإضافة إلى ضمان اتساق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة مع أنشطة السلام والتنمية الأوسع نطاقا التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وعملية النداءات الموحدة تمثل أداة هامة للتخطيط الاستراتيجي تسهل تعزيز الانتقال من عمليات الإغاثة إلى التنمية. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي تشجيع الإدارات ذات الصلة في الأمانة على تعزيز الأواصر بين عملية النداءات الموحدة وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عندما يجري استخدام الاثنين معا، إذ أن ذلك سيعزز بصورة أكبر التعاون والتخطيط المشترك بين أنشطة الإغاثة والأنشطة الإنمائية.

واسمحوا لنا أن نقول بأننا أنجزنا فعلا الكثير من العمل اللازم لتحديد الإجراءات الضرورية لمنع المعاناة الإنسانية التي لا مبرر لها. وأن ما كنا نفتقر اليه هو الشجاعة السياسية لاتخاذ تلك القرارات. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهد هائل للتغلب على العادات القديمة المتجذرة، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يُثنينا عن الكفاح من أجل مصلحة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرتغال على كلمات الترحيب الرقيقة. المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمما يبعث فينا الفرح الغامر أن نراكم، سيدي، تعتلون سدة الرئاسة، وإنني لمبتهج أنكم تجشتم عناء قطع المسافة بكاملها لحضور هذه الجلسة. وكنت أريدكم أن تعرفوا بأننا في حركة بلدان عدم الانحياز نشعر بالسرور حقا إزاء العمل الذي ما برح وفد بلدكم يضطلع به في مجلس الأمن. إنهم يقومون بعمل ممتاز إلى درجة أن البعض منا يفكر في عدم الانضمام إلى عضوية مجلس الأمن.

والجلسة التي تنعقد هذا اليوم تأتي في وقت بالغ الأهمية. وحتى وإن كان الموضوع لا يتصل اتصالا وثيقا بموزامبيق وزمبابوي، فإن قلوبنا تعتصر ألما لما حل بجيراننا في هذين البلدين، حيث دمرتهم الفيضانات التي اجتاحت ذلك الجزء من العالم. وإن قلوبنا تنبض بالتعاطف معهما. ولا يسعني إلا وأن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير إليهما، مع أن الموضوع هنا قد يكون مختلفا بعض الشيء.

لقد شهد مجلس الأمن في الماضي كيف أن انهيار السلم والأمن في العديد من البلدان يؤدي إلى أزمات إنسانية بدرجات متفاوتة. ويمكن لهذه الأزمات الإنسانية بدورها أن تزيد من حالة انعدام الاستقرار وانهيار الأمن.

ومن الأمور التي قد تقال عن مجلس الأمن أنه يتعين عليه الاضطلاع بدور لا يمكن نكرانه دعما للأنشطة الإنسانية. ويشير المجلس فعلا إلى الحالات الإنسانية في قراراته ورسائله المتعلقة بحالات الصراع في أنحاء العالم. وتبرز هذه الإشارات الصعوبات الإنسانية وتضيف تأثيرا سياسيا للجهود الرامية إلى معالجتها.

وفي حين يضطلع المجلس بدور في الأنشطة الإنسانية، نرى أن تدابير ينبغي ألا تقوض في أي حال من الأحوال مبادئ الحياد المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية.

وينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ١، أن مقصد الأمم المتحدة، من جملة مقاصد أخرى، يتمثل في

"حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها".

وينص أيضا على:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

وترى جنوب أفريقيا أن دور مجلس الأمن في مجال الأنشطة الإنسانية هو دور ثنائي.

الدور الأول، وهو ما يضطلع به حاليا، ويتمثل في تركيز الاهتمام على الجوانب الإنسانية الناشئة عن حالات الصراع. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي أن يُدرج البعد الإنساني أيضا في المرحلة الأولى من صياغة ولايات حفظ السلم. وينبغي توخي الدقة للإبقاء على تمييز واضح بين أنشطة حفظ السلم والأنشطة الإنسانية.

والدور الثاني للمجلس، الذي نرى أنه يمكن تعزيزه، يؤكد الحاجة إلى معالجة أمن وسلامة العاملين في الشؤون الإنسانية. ومن الواضح أنه مع زيادة الصراعات في داخل الدول، هناك ضغط متزايد أكثر من أي وقت مضى على الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الإنسانية. وقد شاركت جنوب أفريقيا في المناقشة التي أجراها المجلس بشأن هذه المسألة في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وما زلنا نرى أنه ينبغي اتخاذ إجراءات أقوى بشأن هذه المسألة، لأنه ما زال يتعين وقف الأنشطة الإجرامية ضد العاملين في المجال الإنساني.

لذلك تؤيد جنوب أفريقيا ثلاث توصيات محددة، نرى أن المجلس يمكن أن ينفذها. الأولى منها هي الاضطلاع بالمزيد من الجهود المتضافرة للحصول على التزامات بشأن تيسير إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين دون عائق في حالات الصراع. والثانية وضع نظام لمراقبة هذه الإمكانية، فضلا عن الأنشطة الإجرامية الموجهة ضد العاملين في الحقل الإنساني. ونقترح على المجلس أن يدعو هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لرفع تقرير ربع سنوي في جلسة مفتوحة عن المسائل الإنسانية. وأخيرا، يمكن للمجلس أن يضع تدابير أدق وآليات موثوقة لفرض الجزاءات على الأطراف التي تقوم على نحو مستمر ودون عقاب بارتكاب جرائم ضد العاملين في الحقل الإنساني.

وترى جنوب أفريقيا أن المجلس يمكن أن يضطلع أيضا بدور إيجابي في مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الموارد للأنشطة الإنسانية. فالمجلس بتركيزه الانتباه على الأزمات الإنسانية التي نتجت عن حالات الصراع، يمكنه أن يحفز المجتمع الدولي على توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها حيثما لا تتوفر.

وفي نهاية المطاف، ينبغي لمجلس الأمن، في رأينا، أن يعزز توفير بيئة عمل أكثر أمنا للعاملين في الحقل الإنساني، وتوفير الدعم للأنشطة الإنسانية حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على عبارات الترحيب الحارة. والتوصيات المحددة التي اقترحها مهمة للغاية وتحتاج منا إلى الاهتمام.

المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوندي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بمبادرة بنغلاديش بتنظيم مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن موضوع العمل الإنساني. ولا شك أن هذه المناقشة مواصلة مفيدة للمداولات المواضيعية في المجلس عن الآثار الإنسانية المترتبة على الصراعات.

العمل الإنساني لن يحول دون تكرار معاناة أعداد كبيرة من الناس ولا يمكن أن يكون بديلا عن العمل السياسي. وأفضل علاج للحد من حدوث الصراع والعنف سيتمثل دائما في الوقاية. ولذلك فإن النرويج تؤيد تأييدا كاملا تجدد تركيز مجلس الأمن على التدابير الوقائية. ونتوقع لهذا التركيز أن يزيد القدرة على منع أعمال العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب غرس ما أسماه الأمين العام بـ "ثقافة الوقاية".

لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بعناية دائما في اتخاذ تدابير مثل النشر الوقائي أو غير ذلك من أشكال وجود الأمم المتحدة في الميدان. ونحث الأمين العام على الاستفادة الكاملة من المادة التاسعة والتسعين من الميثاق، التي يمكن له بموجبها أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يقتضي إنشاء آليات للإنذار المبكر لتوفير الوقت والفرصة لانتهاج دبلوماسية وقائية فعالة ووساطة تستبق الصراع. وينبغي أن تشكل وجهة النظر الإقليمية جزءا أساسيا من هذه الجهود.

الحرب الداخلية تتطور تقليديا من ثغرة كبيرة أو متعاظمة في المشاركة السياسية وفي توزيع الثروات الاقتصادية. ولذلك فإن وضع صيغ للحكم تشجع التسامح وتكفل التفاوض والتسوية التوافقية هو أفضل الوسائل التي نمتلكها لمنع تجدد العنف في المجتمعات الهشة التي تمر بمرحلة الانتقال من الحرب الأهلية إلى السلام. وأثناء تلبيتنا للحاجات الإنسانية يجب علينا أيضا أن نستهدف معالجة الأسباب الأساسية للفقر وعدم الانصاف. وهذا يتطلب منا أن ننظر إلى تدخلنا الإنساني من خلال العلاقة مع جهودنا الأخرى الرامية إلى تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. ويعني ضمنيا إرساء نظم للحكم تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتشجع المشاركة من مجتمع مدني نشط.

إن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأعمال الإبادة الجماعية، يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتستلزم الاهتمام والعمل من مجلس الأمن. وأصبح الوعي بالتفاعل الحيوي بين الحماية الدولية لحقوق الإنسان والتدابير المتخذة لحفظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين يحرز تقدما. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعدا للإسهام في وقف إنهاء العنف الموجه ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني بما يتناسب من إجراءات الإنفاذ. وظهر هذا بالفعل في استجابة مجلس الأمن للصراعات في يوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا وتيمور الشرقية؛ فقد تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليستجيب لهذه الحالات. ويجب أن يستند استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية على أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. ووجود حالة إنسانية صعبة يمكن أن يكون جزءا من تقييم مجلس الأمن ما إذا كانت الحالة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولكن هذا في حد ذاته ليس أساسا قانونيا كافيا لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضع نهجا موحدا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. وهذا من

شأنه أن يمكنها من الوفاء بالشواغل الإنسانية العاجلة، وتعزيز مصداقية المنظمة بوجه عام وردع مرتكبي الانتهاكات المحتملين مستقبلا من تعمد القيام بأعمال أخرى أو عدم المبالاة بذلك. ووجود تفاهم دولي مشترك أو قاعدة دولية سيمكن الأمم المتحدة من الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية على نحو مناسب وفي الوقت المناسب.

الأمم المتحدة، باستجابتها عن طريق الوسائل المضادة وضمان المتابعة القضائية للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، يمكنها أن توفر رادعا ضد أعمال التمرد، وتعزيز حماية المدنيين، والعاملين في مجال الإغاثة والأفراد العسكريين. ويجب أن نضمن المحاكمة على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد كان اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في صيف سنة ١٩٩٨، إنجازا كبيرا. والآن ينبغي أن تتركز جهودنا على السعي إلى دخول تلك الوثيقة حيز النفاذ وتنفيذها على وجه السرعة. وتأمل النرويج أيضا في أن تحظى هذه المؤسسة الجديدة بأوسع قبول ممكن من الدول فرادى.

إن حماية المدنيين واجب وطني. ولذا تقع على الدول مسؤولية مشتركة عن إعادة الحيوية للالتزام العالمي بمبادئ القانون الإنساني الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ كل التدابير الملائمة لضمان الوصول الآمن وغير المعاق إلى من هم في حاجة، وحماية جميع الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/1999/957) بأسرع ما يمكن.

والانتشار غير المشروع والفالت عن السيطرة لأدوات الحرب الفتاكة، مثل الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، يغذي رعب الصراع بالوقود. ويبدو أن الأثر السائد لذلك هو المعاملة الوحشية للمجتمع بوجه عام. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الوسائل الملائمة للحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. والتعاون الدولي بين العديد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية المشاركة في العمل الإنساني أمر هام، وفيه مجال كبير للتحسن. ومنظمة عالمية مثل الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

وتحسين التعاون أيضا مسألة أساسية في بناء علاقة منتظمة بين العمل الإنساني والمساعدة الإنمائية الطويلة الأمد وبناء السلم بطريقة ديمقراطية وفعالة. ويجب أن يكون هناك ترابط منطقي في العمل الإنساني الدولي وبناء السلام والجهود الإنمائية الطويلة الأمد.

الجزاءات الدولية مسألة شديدة التعقيد وتكتنفها المعضلات. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل بحثه عن جزاءات أكثر فعالية وذلك من خلال تحسين تحديد أهدافها على أساس كل حالة على حدة، مع السعي إلى تقليل الآثار الإنسانية للجزاءات إلى أدنى حد. وينبغي للجزاءات المحددة الأهداف أيضا أن تطبق كعنصر من استراتيجية عامة شاملة لتسوية الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلادي.

المتكلم التالي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على انضمامكم إلينا لترؤس الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم في مناقشة مفتوحة للجوانب الإنسانية لعمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به في وقت سابق من الجلسة.

إن عقد مناقشات مفتوحة بمشاركة بلدان ليست أعضاء في المجلس، أمر تُثمنه بلادي أنه يسمح للمجلس بأن يطلع على آراء عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة. وفائدة هذه المناقشات تزداد عندما ترتبط المواضيع قيد النظر ارتباطا وثيقا بأعمال المجلس نفسه.

إننا نعترف بالقلق المشروع الذي يساور المجلس والمجتمع الدولي ونشاطرهما الشعور إزاء خطورة وتواتر حالات الطوارئ الإنسانية التي حدثت مؤخرا. فالبعض منها جاء نتيجة صراعات اجتماعية عميقة الجذور، في حين أن البعض الآخر أدى إلى اندلاع صراعات استرعت في شتى المناسبات اهتمام المجلس بصفته الجهاز المسؤول عن صون السلم. وفي كلتا الحالتين، فإن حالات الطوارئ الإنسانية تتطلب التضامن الإنساني وتستدعي الاستجابة المناسبة.

إلا أننا على اقتناع بأن المجلس لن يكون قادرا بصورة صحيحة على الوفاء بالولاية المنوطة به عن حفظ السلم والأمن الدوليين إذا اضطلع بدور يخرج عن نطاق الميثاق، وهو دور توجيه استجابة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لحالات الطوارئ الإنسانية. والاهتمام الذي تحظى به حالات الطوارئ المرافقة لأي صراع يجب أن يتخطى عمليات حفظ السلام المتاحة لمجلس الأمن. ويجب أيضا أن يشمل النهج المتبع إجراءات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهو ما يقع ضمن اختصاص أجهزة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأي نشاط إنساني هو في نهاية المطاف استجابة فردية أو جماعية للمعاناة الإنسانية. لذلك، هناك مجموعة من الاستجابات المختلفة لحالات الطوارئ الإنسانية. فبعضها يأتي من الدول أنفسها، والبعض الآخر من الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومختلف المنظمات الإنسانية. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، يُبيّن قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بوضوح هدف المنظمة الأمثل لتقديم المساعدة الإنسانية، ويتضمن المبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، فضلا عن الموافقة المسبقة للدول المتلقية للمساعدة.

ومن الضروري التأكيد على أن التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية يتطلب موافقة وتعاون الدولة المتضررة على حد سواء. وهكذا، عندما يعمل المجلس عن طريق عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يأخذ عددا من العوامل في الاعتبار. أولا، يجب أن ينظر في كل حالة على حده. وثانيا، يجب أن يتأكد من أن الظروف السائدة مردها إلى الدولة نفسها أو إلى أطراف خارج الدولة. وثالثا، يجب أن يميز تمييزا واضحا بين الدول التي تتعاون مع المجتمع الدولي فتصبح جزءا من الحل في التغلب على الأزمة الإنسانية، وبين الدول التي لا تتعاون مع المجتمع الدولي فتصبح بالتالي جزءا من المشكلة.

وينبغي أيضا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة عن اللامبالاة حيال تقديم المساعدات الإنسانية حتى عندما توافق دولة ما على ذلك. وثمة حالات طوارئ معينة يبدو أنها تستقطب الاهتمام والموارد أكثر من غيرها، ولا تتناسب دائما مع خطورة الحالة الإنسانية السائدة؛ ففي بعض الأحيان، تعتمد حالات الطوارئ على المنطقة التي تحدث فيها أو على الدعاية التي تحظى بها في وسائط الإعلام.

وبغية تعزيز الآليات القائمة للاستجابة في حالات الطوارئ، من الضروري إجراء المناقشة في مكان يكفل مشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة فيها. وإلا فإن أعمال المجلس يمكن أن تؤدي إلى البلبلة بين الدول الأعضاء وأجهزة أخرى تابعة للمنظومة، ولعلها تزيد أيضا من تفاقم الصراعات القائمة. فلنتذكر، على سبيل المثال، المناقشة الجارية بشأن النتائج الإنسانية المترتبة على الجزاءات التي يفرضها المجلس.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن الشكر لإتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه المناقشة. وأود أن أعرب مجددا عن رغبة وفد بلادي في أن تُناقش المسألة في الجمعية العامة حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل أن توجه العمل الإنساني في الاتجاه الصحيح الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة حاليا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلادي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن شكري لكم، سيدي، على تنظيمكم هذه المناقشة اليوم بشأن الجوانب الإنسانية لدور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ويسرنا بصورة خاصة أن نراكم في سدة الرئاسة بصفتكم وزير خارجية بلد هام في منطقتنا، وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع له أهمية عالمية وأهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا.

إن العنف نتاج عرضي مؤسف وغير مقبول للحروب والصراعات المسلحة. والأمين العام يسترعي تكرارا في تقاريره انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النتائج الإنسانية المترتبة على الصراعات في شتى أنحاء العالم. فتقاريره والمناقشات العديدة في مجلس الأمن بشأن الموضوع تُسلط الضوء على فداحة المشكلة والخطر الذي تُشكله على السلم والأمن الدوليين. ومن

مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل احترام القانون الإنساني الدولي بغرض التخفيف من معاناة الشعوب التي تعيش حالات صراع، وأن نُحسِّن بيئة السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وفي اعتقادنا أن أكثر أساليب تسوية الصراعات حكمة وتجربة يتمثل في اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية، على النحو الذي أجمله الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتؤمن باكستان بأن الوقاية خير من العلاج، وقد فصل الأمين العام ذلك على أفضل وجه في المحاضرة التي ألقاها في البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي عندما قال إن كلفة الوقاية ينبغي أن تسدد في الحاضر لنجني الفوائد في المستقبل بتجنب الحروب والكوارث.

وفي رأينا أنه يتحتم على المجتمع الدولي، وعلى الأخص مجلس الأمن، التصدي للأسباب الجذرية للصراعات والمنازعات وليس مجرد الاكتفاء بمحاولة علاج الظواهر. وعندئذ فقط يمكن للإجراء الوقائي أن يؤتي ثماره المرجوة.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة تغيرت طبيعة الصراعات تغيرا ملحوظا، سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، والحقيقة المؤلمة أن هناك أكثر من مليون شخص يموتون سنويا في مختلف مناطق الصراع المنتشرة في أنحاء العالم. وأثناء العقد الماضي، توفى مليونا طفل نتيجة للصراعات المسلحة وفقد ١٢ مليون طفل آخر المأوى في ٣٠ حالة من حالات الصراع.

وثمة عاقبة مؤسفة أخرى من عواقب الصراع تتمثل في وجود ما يزيد على ٣٠ مليون لاجئ في العالم. وقد استضافت باكستان نفسها أكثر من ٤ ملايين لاجئ أفغاني مدة تجاوزت عقدا من الزمان أثناء الحرب الأفغانية ضد الاحتلال الأجنبي. وما زلنا نتحمل في الوقت الراهن عبء ١,٥ مليون لاجئ أفغاني.

وأي دراسة للحروب والصراعات تبين بوضوح أن الفقر والتخلف يسببان تفاقم حدة الصراعات. ويصدق ذلك على الصراعات التي دارت في الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة. ومن المعتقد حاليا أن أفضل طريقة لتعزيز الالتزام بالقانون الإنساني المعترف به عالميا في الصراعات الدائرة حاليا تتم من خلال تنفيذ الحق في التنمية ومن خلال القضاء على الفقر. وهناك حاجة أيضا إلى الاضطلاع باستراتيجيات طويلة الأمد بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية سعيا لتحقيق هدف القضاء على الفقر.

وقد دعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراء وقائي دولي في جميع حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الحروب والصراعات. وعلينا أن نتوخى الوضوح واليقين إزاء الغرض من هذا المشروع ونطاقه ومشروعيته. وينبغي دراسة احتمالات العمل الوقائي في إطار معايير أساسية محددة.

أولا، ينبغي احترام مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إلا أن هذا المبدأ لا يمكن أن يمتد ليشمل الحالات التي يناضل فيها الشعب الخاضع للحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الخارجية من أجل الحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ثانيا، لكي يحظى العمل الإنساني بقبول عام، ينبغي أن يتمتع بالمشروعية بموجب القانون الدولي، ولا بد أن يتفق هذا لعمل تماما مع أحكام الميثاق، ولا يُضطلع به إلا بتفويض صريح من مجلس الأمن، بعد أن يثبت حدوث انتهاك واضح أو تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ثالثا، ينبغي التمييز بوضوح بين الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب والصراعات أو المنازعات التي تشكل في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين من ناحية، وبين المسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان من ناحية أخرى. وهذه الأخيرة هي من اختصاص منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لا من اختصاص مجلس الأمن.

رابعا، ينبغي الحفاظ على الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة الوحيدة ذات التمثيل العالمي في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز ذلك الدور في الواقع. كما ينبغي لمجلس الأمن ألا يتعدى على أدوار هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى المجلس أن يقوم بعمله في إطار ولايته المحددة له بدقة. فالمبادئ يجب أن تكون لها الأسبقية على المصالح.

خامسا، يمكن للأمين العام مواصلة القيام بدور فعال بما يتفق مع المسؤولية التي عهد الميثاق بها إليه.

ولا يمكن للعمل الإنساني الدولي كتدبير وقائي أن يحظى بالمصداقية إلا إذا طبق في جميع الحالات دون تمييز. ويجب أن تكون هناك معايير موحدة لتدخل الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند هذه المعايير على مبدأ المساواة في العدالة للجميع. وستفضي الانتقائية إلى تآكل ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لم يتصرف دائما على أساس المتطلبات الموضوعية للحالة. فقد فشل، على سبيل المثال، في معالجة صراعات طويلة الأمد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وقد ترتبت على تلك الصراعات معاناة إنسانية واسعة النطاق وانتهاكات منتظمة للقانون الإنساني الدولي.

ويصدق ذلك على الصراعات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ورواندا وجامو وكشمير وغيرها من المناطق. وفي حالة جامو وكشمير، التي لا تتعلق بنزاع على الأراضي، وإنما بمصير ١٢ مليون إنسان، ما برحت الهند تستخدم القوة الغاشمة لقمع النضال الوطني المشروع لشعب كشمير من أجل حقه في تقرير المصير الذي وُعد به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبقيت كشمير خاضعة للاستعباد على يد قوات هندية قوامها ٦٥٠ ٠٠٠ جندي. ووفقا لما ورد على لسان مؤتمر الحرية للأحزاب كافة، الممثل الوحيد للشعب الكشميري، خلال العقد الماضي لقي أكثر من ٧٠ ٠٠٠ كشميري حتفهم واغتصب ١٥ ٠٠٠ من النساء والفتيات بوصف ذلك استراتيجية حربية، وتعرض المئات للتعذيب وظل آلاف آخرون يرزحون في غياهب السجون. وحالات الموت في المعتقلات والإعدام بدون محاكمة والاختفاء أمور تحدث روتينيا. وليس هناك سوى حالات قليلة في حوليات التاريخ الحديث تماثل القمع الهندي والإرهاب الذي ترعاه الدولة ضد الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في كشمير.

إن الانتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن تثير أيضا تساؤلات خطيرة بشأن مصداقيته. ويجب أن تلقى جميع قرارات مجلس الأمن الاهتمام نفسه ويجب أن تنفذ بدون أي تمييز. وقرارات المجلس بشأن جامو وكشمير لم تنفذ حتى الآن رغم مرور نصف قرن على اتخاذها. والتقدم المحرز في تيمور الشرقية يجب أن يكون نموذجا لحل النزاع على جامو وكشمير وفقا لرغبات الشعب الكشميري. فلا يمكن أن تكون هناك معايير مختلفة لتدخل الأمم المتحدة في حالات متشابهة أو متماثلة.

إن الأمم المتحدة كثيرا ما تعرضت للانتقاد الشديد لعدم تمكنها من الاستجابة بفعالية لحالات الأزمات. وكان عدم الاستجابة ذلك لأسباب متعددة، بما في ذلك افتقار أعضاء مجلس الأمن إلى التصميم، وعدم فعالية آليات الإنذار المبكر، والاعتماد على مصادر معلومات غير موثوق بها، وتقييد الوصول إلى مناطق الصراع، وعدم كفاية التحضير من حيث توافر الموارد والأفراد. ومن ثم، لا بد لنا أن نضع استراتيجية موحدة ونعزز قدرة الأمم المتحدة، ليس من أجل منع الأزمات وتسوية الصراعات فحسب، وإنما أيضا من أجل الاستجابة المبكرة والفعالة لحالات الأزمات بغض النظر عن مواقعها الجغرافية، في امتثال صارم للميثاق.

وفي السنوات الأخيرة، تم تجاوز مجلس الأمن بسبب عجزه عن الوفاء بمسؤوليته الرئيسية بسبب اختلاف الآراء بين أعضائه على مسار العمل الصحيح الواجب اتخاذه استجابة لانتهاكات أو تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وفي السنة الماضية، اضطرت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى اتخاذ إجراءات من طرف واحد ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية منع الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان في كوسوفو. وأدى ذلك التطور أيضا إلى صدور مطالبات بتبسيط أساليب عمل مجلس الأمن.

إن مصداقية مجلس الأمن تقوض في كل مرة يقوم فيها بتجاهل صراع وتركه لتحله الأطراف، أو عندما يطلب إلى المنظمات الإقليمية أن تحل محل الأمم المتحدة في الميدان. وفي حين أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يحسن، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن المنظمات الإقليمية يمكن أن تضطلع بدور محدود في منع الصراعات المسلحة وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي رأينا، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور عملي أكثر في التسوية

السلمية للنزاعات والصراعات التي تسبب معاناة إنسانية ودمارا واسع النطاق.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم في اعتماد مجلس الأمن لنُهُج فعالة في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، كما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلي شخصيا.

المتكلم التالي هو ممثل النمسا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان وفدي للمبادرة الإيجابية جدا التي اتخذتها رئاسة بنغلاديش بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن "الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن". ومن البديهي، كما أعلن بالفعل المتكلمون السابقون، أنه لامتياز عظيم أن يتكلم ممثل دائم في نيويورك في ظل رئاسة وزير خارجية بنغلاديش.

وباسم وفد النمسا، أعلن عن تأييدي التام للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي. إلا أنني أود الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية، بصفة النمسا الدولة التي تتولى حاليا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وثمة توافق آراء حول هذه الطاولة على أن أحد أشد التحديات التي نواجهها اليوم حدة يتمثل في كيفية التصرف في حالات الطوارئ الإنسانية. وهناك أيضا التقاء في الآراء على أن ثمة حاجة لاتخاذ نهج موسع يشمل جميع أدوات السياسات. ويجب أن يشمل هذا النهج الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وتوفير وسائل فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وكما ذكر أصبح السلم والأمن نتيجة لذلك يتسمان بالتركيز أكثر على الناس. فرفاه الأفراد والمجتمعات يجب أن يصبح بالتالي مجال تركيز أعمالنا.

ونتيجة لذلك، يتعين أن يكون التنفيذ الفعال للأنشطة الإنسانية الأولوية العليا للدول الأعضاء. ويجب على المنظمات الدولية أن تعمل على سد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر. ومؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد السنة الماضية في استنبول ركز على ضرورة التصدي للتحديات الإنسانية بسرعة وفعالية.

وكما يدرك أعضاء المجلس، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في الإنذار المبكر، والتعامل مع الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وتتناول استراتيجيتها الشاملة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية، بغية وضع حلول مبتكرة وتطلعية لها. إن النمسا، التي تتولى حاليا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تركز بشدة على المسائل الرئيسية مثل انتشار الأسلحة الصغيرة، وأثر الصراعات المسلحة على الأطفال، ومشاكل التشريد الداخلي. والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد داخليا، وإدماجها في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مسألة تمثل إحدى أولوياتنا.

ومن بين المبادرات الهامة جدا لسد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر مبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعروفة باسم أفرقة المساعدة المتخصصة السريعة والتعاون. وهذه المبادرة آلية لتحديد الخبراء المدنيين وانتقائهم ونشرهم بسرعة لمساعدة الدول على منع الصراعات، والتعامل مع الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وقد أنشئت فرقة عمل لتشغيل البرنامج بنهاية هذه السنة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتزايد دورها في تسير توصيل المعونة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المحتاجين للمساعدة والحماية، وفي تقديم المساعدة لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وعملا على تعزيز التعاون بين الوكالات الإنسانية قامت الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخرا بعقد لقاء مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكبار المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يهدف إلى تحسين التعاون وسرعة الإجراءات في حالات الطوارئ الإنسانية في منطقة المنظمة. وتشارك المفوضية في أعمال المجلس الدائم للمنظمة في فيينا.

وترحب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية

بصفتها شركاء للحكومات وللمجتمع الدولي لا غنى عنها في المجال الإنساني. ولأعطكم مثالا على هذا. فقد قامت منظمة الأمن والتعاون مؤخرا بافتتاح مركز لموارد المعلومات لصالح المنظمات غير الحكومية العاملة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك سنعمل على تقوية وتعميق الحوار مع المجتمع المدني في سياق الاجتماعات والندوات المقبلة للمنظمة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى نقطة أخرى، وهي التعاون فيما بين المنظمات الدولية في مجال العمل الإنساني. فقد أثبتت التجارب الحديثة أن التعاون بين المنظمات الدولية له فوائد مشتركة كما أنه يعزز من فعالية المبادرات. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التعاون ما يجري الآن من تعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في كوسوفو وطاجيكستان وجورجيا والبوسنة وغيرها. والواقع أن ضخامة المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في كوسوفو وتعقدها يجعلان من الصعب على منظمة واحدة حلها.

وتقوم الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي وزيرة خارجيتنا السيدة بنيتا فريرو - والدنر، بجهود لتقوية العلاقات الوثيقة أصلا بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة. وقد قامت مؤخرا بزيارة إلى كوسوفو، وستحضر قريبا إلى نيويورك للتعرف على مزيد من إمكانات التعاون وتعزيزه بين المنظمتين، وخاصة في مجال العمل الإنساني والمساعدات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النمسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي ولي شخصيا.

المتكلم التالي هو السيد جينو ستايهيلين، المراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة؛ وقد وجه إليه المجلس دعوة. وأدعوه إلى الجلوس على مائدة المجلس وإلقاء كلمته.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أتوجه بالشكر لكم سيدي الوزير، وإلى وفد بنغلاديش، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الجوانب الإنسانية في سياق المسائل المعروضة على مجلس الأمن فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين. إن البيانات التي ألقيت اليوم في هذه القاعة، ابتداء من بيان الأمين العام، لخير دليل على أهمية هذا الموضوع الذي يأتي في حينه.

وفي الوقت الحاضر يحدث أحيانا أن يكون التدخل المسلح من جانب الأمم المتحدة هو الحل الوحيد الممكن لقمع الانتهاكات الجماعية والمتكررة والمتعمدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعتبر سويسرا أن مجلس الأمن لا بد أن يكون قادرا على الوفاء بالمهام والمسؤوليات التي ينيطها به ميثاق الأمم المتحدة. وإذا كان من المعترف به عامة أن هذا النوع من التدخل الدولي ينطوي على عنصر إنساني، فإن هذا العنصر لا يجب الخلط بينه وبين الجوانب العسكرية والسياسية لولاية أي بعثة.

إن العمل الإنساني لا يمكن أن يحل محل العمل السياسي. وبدون حل سياسي يقوم عليه الاستقرار والسلم، فإننا نخاطر بأن لا يستطيع العمل الإنساني إلا تقديم استجابة عاجلة ومؤقتة قد لا تقوى على تحقيق ما ينتظر منه بالكامل من تحقيق الاستقرار والتكامل اللازمين لإعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالصراع. ولهذا السبب أيضا يجب أن يكون لدى جميع الفعاليات الحاضرة أثناء الصراع وبعده استعداد لإدارة مرحلة الانتقال من بدايتها الطارئة إلى فترة إعادة التعمير والتأهيل، وهي مرحلة كما تعلمون حساسة وهشة.

وضمانا لانتهاج نهج شامل يراعي مختلف نواحي الأزمة، يرى وفدنا أن الجانب الإنساني يجب أن يكون جزءا متكاملا من بداية التخطيط لعملية حفظ السلام وانطلاقها. وستتابع سويسرا هذه المناقشات باهتمام كبير.

وبالنسبة للعناصر الفاعلة في الأعمال الإنسانية، لا بد من تحقيق مزيد من التنسيق. ولكن التنسيق مطلوب أيضا بالضرورة بين الفعاليات الإنسانية والسياسية. ومما يستجيب لهذه الحاجة وضع أطر استراتيجية، كالأطر التي تم اعتمادها بالنسبة لأفغانستان، والتي يبدو لنا أنها وسائل جيدة وينبغي أن تستمر تلك الجهود.

وعلاوة على ذلك ينبغي حشد اهتمام المجتمع الدولي وموارده بنفس القدر، سواء في حالات الأزمات أو في فترات الانتقال نحو التعمير الثابت والمستدام للمجتمعات المتأثرة بالصراع. وآلية النداءات الموحدة هي

من أدوات التخطيط المهمة. وتحاول سويسرا من جانبها ضمان توزيع منصف للموارد والوسائل التي تقدمها لمختلف مراحل الأزمة، كما تعمل على ضمان توازن إقليمي في توزيع تلك الموارد والوسائل.

إن العمل الإنساني مهم أولا وأخيرا بسبب الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي نشهدها بشكل دائم من خلال وسائط الإعلام. وبصفتها وديع اتفاقات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، فإن سويسرا تولي اهتماما خاصا لاحترام ذلك القانون.

والمتأثرون بالصراع هم، على نحو متزايد، من السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وتزداد نسبة المتضررين من السكان المدنيين باستمرار، ووصلت في بعض الصراعات إلى أرقام مرعبة تزيد على ٩٠ في المائة. ولما كان عدد كبير من تلك الصراعات لا يعتبر صراعا بين دول بعضها البعض، تود سويسرا أن تذكر بأن اتفاقيات جنيف تحتوي أيضا على قواعد تنطبق على هذه الأنواع من الصراعات.

ومما لا غنى عنه البحث عن سبل ووسائل جديدة لتشديد الضغط على أطراف النزاع لمنع انتهاكات القانون الإنساني ووقف مسألة الإفلات من العقاب للمجرمين. وفي هذا الصدد تهيب سويسرا بالدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية أن تتحمل مسؤوليتها بالكامل وتنهض بالتزاماتها عن وقف هذه الجرائم على أراضيها، وتحثها على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وتتطلع سويسرا إلى دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في أقرب وقت لتنهض المحكمة بمهامها.

إن الاحترام التام لمبادئ الإنسانية، وعدم الانحياز، والحياد والاستقلال شرط ضروري لوصول المساعدة في حالة الطوارئ إلى المحتاجين. سواء كانوا جرحى، أو سكانا مدنيين أو سجناء. ومن المحتم أن تكفل جميع أطراف أي صراع الوصول دون معوقات إلى الضحايا، سواء كان الصراع داخليا أو دوليا، وأن تكفل أمن أفراد المنظمات الإنسانية. وأي منع للوصول الإنساني يعد انتهاكا للقانون الدولي ولا يسمح به. وبدون وصول أمن فوري تام إلى الضحايا، قد يساء استخدام المساعدة الإنسانية أو قد لا تقوم إطلاقا.

وسويسرا مقتنعة بأن النشر الواسع النطاق للقانون الإنساني والمبادئ الإنسانية يمكن أن يسهم إسهاما ملموسا وإيجابيا في تعزيز ثقافة السلام والمصالحة والتفاهم بين الشعوب والبلدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المراقب الدائم لسويسرا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور الخاص أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون المجلس، ومن المؤسف بطبيعة الحال أنني لا أستطيع التكلم معكم بلغتنا الأصلية التي نتشاطرها. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلادي في المجلس هذا العام، اسمحوا لي بأن أهنئ وفدكم، وأيضا وفود أوكرانيا وتونس وجامايكا ومالي على انتخابها أعضاء في مجلس الأمن.

حتى صباح اليوم، كنا نعتقد أننا مدعوون للتكلم بشأن "صون السلام والأمن: العمل الإنساني ومجلس الأمن"؛ وكان هذا في حد ذاته التنقيح الثالث للعنوان. واليوم، نرى أنه حدث تغيير آخر، والمجلس في الحقيقة يناقش "صون السلام والأمن: الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن" وكون أعضاء المجلس الخمسة عشر لم يتمكنوا بشكل واضح من الاتفاق حتى على الصياغة، يبين مدى الطابع الخلافي للمفهوم. إن العمل الإنساني يبدو وكأنه أصبح، في المجلس، الشيء العزيز الذي لا يراد ذكر اسمه.

إن العنوان، مع أنه ينطوي على مراوغة، يفرض سؤالا لم يتلق الإجابة حتى الآن. في كل أمر تقريبا متعلق بالبشر، يوجد دائما جانب إنساني، لكن هل هذا يسمح للمجلس بأن يتخذ عملا إنسانيا؟ ما من أحد حدد ما يعنيه العمل الإنساني، وأعضاء هيئة المحلفين مختلفون بشأن ما إذا كانت الأعمال التي تصفها العناصر الفاعلة بأنها إنسانية مفيدة. بعض الأعمال، التي كان الدافع وراءها شواغل إنسانية فقط، كانت لها نتائج مأساوية - والطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة. وأعمال أخرى، لخدمة مصالح ذاتية أساسا، وفرت بعض المنافع

الإنسانية، ولذلك فإنها قدمت على زيفها على أنها أعمال إنسانية حقيقية. وكثير من هذه يمكن أن توصف فعلا بأنها مسائل ذات جوانب إنسانية.

إن مجلس الأمن من صنع ميثاق الأمم المتحدة. والميثاق، الذي ألقى في المادة ٢٤ على مجلس الأمن بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وضع ببعض التفصيل في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر ما يمكن أن يقوم به ليضطلع بولايته. وهو لا يتكلم في أي موضع عن العمل الإنساني أو الجوانب الإنسانية. وقد يرد على ذلك فورا بطبيعة الحال بالقول إن صنع السلام بحد ذاته غير مذكور في الميثاق، مع أن هذا هو واقع عمل المجلس المفضل من قبل كثيرين. والخلاف الحاسم هو ما يلي: المادة ٢٤ توضح أيضا أن مجلس الأمن يعمل نائبا عن أعضاء الأمم المتحدة وهؤلاء الأعضاء الأكثر عددا وافقوا على أن حفظ السلام ينبغي أن يوضع كآلية عملية. ولكن، فيما يتعلق بأي عمل إنساني، وما إذا كان ينبغي للمجلس أن يكون له دور فيه، ليس هناك هذا الاتفاق؛ والمناقشة في الجمعية العامة في العام الماضي أوضحت هذا.

اتضح أيضا من تلك المناقشة، ومما سمعناه اليوم في المجلس، أن الذين يؤيدون العمل الإنساني يعتقدون أنه ينبغي أن يستخدم في ثلاثة سيناريوهات واسعة: لمكافحة الانتهاكات الجماعية للقانون الإنساني الدولي، ولوقف الانتهاكات الخطيرة المنتشرة لحقوق الإنسان، ولتوفير إغاثة من معاناة إنسانية حادة. فهل للمجلس دور هنا؟

إن القوانين الإنسانية مدونة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ومع أنها معتمدة بعد إنشاء الأمم المتحدة فورا، ليس فيها ذكر لا للأمم المتحدة ولا لدور أي من أجهزتها؛ ولم يكن هذا مصادفة. إننا موقعون على الاتفاقيات، ونحن نلتزم بها، ونعتقد أنها يجب أن تحترم على نطاق عالمي. والحقيقة أن انتهاكات مروعة ارتكبت، بما في ذلك في ١٩٧١، على أراضي بلدكم، سيدي الرئيس، بنغلاديش. ولهذا لا بد أنكم استمعتم بذهول إلى ممثل باكستان الدائم يتشدق بالكلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. لكن الاتفاقيات بها أحكام في صلبها للتعامل مع الاختلافات والانتهاكات. وما من حكم فيها يدعو إلى عمل يقوم به مجلس الأمن.

حقوق الإنسان مدونة أيضا بشكل متزايد. وابتداء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحركنا قدما إلى العهدين الدوليين وإلى اتفاقيات عديدة وبروتوكولاتها، وكلها تحمي الآن حقوق الإنسان وترسي العملية التي يتعامل بواسطتها مع الانحرافات المؤقتة. وما من صك من هذه الصكوك، التي تلزم الأطراف فيها إلزاما قانونيا ومعظم الدول أطراف فيها - يطلب من مجلس الأمن أن يعمل حتى عندما تكون هناك انتهاكات كبيرة لأحكامه. وحقوق الإنسان لا تزال في تطور، لكن آخر البيانات وأكثرها شمولا وجدارة بالاعتماد والقبول والبيان المعبر عن الرأي الجماعي للمجتمع الدولي هو إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي أصدره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في ١٩٩٣. وفي العملية التحضيرية للمؤتمر نوقش الربط بين حقوق الإنسان وحفظ السلام بالتحديد ورفض.

ولأنه لا يوجد إطار قانوني مقارن للإغاثة الإنسانية، فإنها قد تبدو منطقة غير محددة، لكن الحق السيادي لأي دولة أن تقرر ما إذا كانت تحتاج إلى مساعدة إنسانية أم لا. وإذا اختارت أنها لا تحتاج إليها فمن الصعب أن يجبرها المجلس، أو أية هيئة أخرى على أن تطلب مساعدة أو على أن تقبلها. والقسر أو استخدام القوة سيكون خطأ من الناحية القانونية، ومنتهكا المادة ٢، الفقرة ٧، من الميثاق. إن القانون الدولي، بوصفه القائم اليوم، واضح. وليس هناك حكم فيه يقضي بالتدخل الإنساني، الذي هو إجراء مبتسر لحق القيام بعمل إنساني. وأطرح ما يلي كأمثلة.

إعلان ١٩٧٠ المتعلق بعلاقات الصداقة يستبعد أي استخدام للقوة بين الدول غير مصرح به بشكل صريح في ميثاق الأمم المتحدة ويحظر التدخل في الاختصاص القضائي الداخلي لأية دولة لأي سبب مهما كان نوعه.

وفي قضية نيكاراغوا عام ١٩٨٦، قضت محكمة العدل الدولية بأن الإعلان يبرز حظر استخدام القوة بمقتضى القانون العرفي الدولي، ورفضت ما ادعي فعلا بأنه حق للتدخل الإنساني.

وفي الوثيقة الختامية لهلسنكي عام ١٩٧٥ الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اعتمدت الدول المشاركة إعلان مبادئ تعهدت فيه بالامتناع عن

استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها الثنائية والدولية مؤكدة أنه

" لا يجوز التذرع بأية اعتبارات لتبرير اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو باستعمالها بما يخالف هذا المبدأ".

والقانون الدولي، مثله مثل أي قانون، يتغير ويتطور. ورغم ذلك، فهو كما يوجد الآن، يقضي بأن مجلس الأمن ينتهك القانون الدولي، بدلا من أن يتوسع فيه، إذا اتخذ إجراءات إنسانية. وفضلا عن ذلك، هناك سببان هامان يدفعان إلى تثبيط همة المجلس عن السير في هذا الطريق.

أولا، عندما يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تحترم مقرراته. وحتى أي إجراء غير شرعي بموجب القانون الدولي يصبح شرعيا إذا سمح به المجلس. وقد لا توافق بقية الأعضاء، التي يتصرف المجلس باسمها، إلا أنها لن تتمكن من إبطال الإضرار بالقانون. ولهذا، ينبغي للمجلس ألا يتصرف بطريقة تغير القانون الدولي، أو تقوضه، أو تسعى إلى تطويره؛ فهذه ليست وظيفة، ولم يعط الميثاق هذه السلطة.

وثانيا، إذا تقرر اتخاذ عمل إنساني أو السماح به، فإن المجلس يدعي أنه يتصرف باسم المجتمع الدولي. ولكن عضوية المجلس غير تمثيلية، كما أن أساليب عمله لا ترحب بآراء بقية الأعضاء، بل ولا تقبلها. وهذه مشاكل تناقش بصفة مستمرة في أماكن أخرى. وهناك مخاوف ذات أساس متين من أن المجلس لا يتصرف لأسباب إنسانية بل لأسباب أقل سموا.

ويقال لنا إنه من المستحسن لنا، في الظروف المريحة التي تتيحها نيويورك، أن نناقش نقاط القانون الدقيقة، ولكن عندما تكون هناك معاناة إنسانية لا تحتمل، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف المتفرج، فله الحق في اتخاذ إجراءات إنسانية لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة. ولما كانت جميع المجتمعات تتفق على أن الحقوق والواجبات أمران متلازمان، فيتصف عندها اتخاذ الإجراءات الإنسانية، وليس في المجلس فحسب.

وعلى سبيل المثال، قبلت البلدان المتقدمة النمو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأنها وافقت على أن ذلك أمرا أساسيا للمساعدة على تخفيف المعاناة الإنسانية الفظيعة التي يجلبها التخلف والفقر. فهل يطالب المجلس، بموجب الفصل السابع، الدول التي قبلت هذا الالتزام بالوفاء به؟

ويمكن لأية دولة تفشل فيها المحاصيل وتواجه المجاعة أن تعتدي على جارتها وتنهب محاصيلها، مدعية أن من واجبها اتخاذ إجراءات إنسانية لتحافظ على حياة شعبها.

ويعتقد المجلس أن مرض الإيدز يهدد الأمن. فهناك ٣٥ مليون مصاب، ويموت عشرات الآلاف كل يوم. وشركات الأدوية التي تحتكر العلاج تبقي ثمنه مرتفعا ارتفاعا لا يمكن تحمله، مستخدمة الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لحماية أرباحها. فهل يحق لأية دولة يجتاحها مرض الإيدز أن تأخذ هذه العقاقير بالقوة، إذا تمكنت، بموجب واجبها الإنساني في حماية مواطنيها؟ وهل يقرر المجلس، بموجب الفصل السابع، أن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لا تنطبق على العقاقير التي تعالج مرض الإيدز؟

وليس عليّ أن أنتقد هذه النقطة انتقادا مُرا. فهذه وصفة للفوضى والتمرد على القانون في العلاقات بين الدول. وستدمر صرح العلاقات الدولية الذي يرتكز على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وستعود بنا، في الواقع، إلى ممارسات القرصنة التي أنشئت الأمم المتحدة للقضاء عليها. وفي العلاقات الدولية، كما هو الحال داخل الدول، عندما يجري التحايل على القانون أو تجاوزه، يتحمل الضعفاء تبعة ذلك.

فما هي الإجراءات التي سبق أن اتخذها أو صرح بها مجلس الأمن ووصفت بأنها إجراءات إنسانية؟ تذكر كوسوفو بوصفها حالة من هذه الحالات، إلا أن قصف كوسوفو بالقنابل في العام الماضي وصف بأنه عمل إنساني، واستدعي المجلس إلى التدخل بعد توقف القصف، وأنشأ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعد ستة أشهر، ذكر المقرر الخاص لحقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن التغير

الوحيد الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان المتعلقة بمجموعة مختلفة من الأقليات.

وفي الواقع، هناك نمط مزعج جدا عادة ما يجري تجاهله أو إغفاله. فنظرا للشكوك التي تثار الآن بأن المساعدة الإنسانية تحفزها دوافع سياسية، وبأن مَن يقومون بأعمال إنسانية منحازون أيضا، فإن أطراف الصراع في العديد من البلدان يستهدفون العاملين في المجال الإنساني، أو مَن يعمل هؤلاء لديهم، أو يمنعوهم من الوصول. ولا يمكن تهدئة هذه المخاوف إلا إذا عادت المساعدة الإنسانية إلى أصولها، ونظر إلى العمل الإنساني على أنه عمل لا سياسي، ومحايد، وقدم بناء على الطلب، وبمقتضى المبادئ التوجيهية المنصوص عليها بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وكلما حاول مجلس الأمن، ربما في منتهى حسن النية أن ينتحل لنفسه دور حماية العمل الإنساني وتعزيزه، كلما كان من المحتمل أن يعمل ضد أفضل مصالح السكان المدنيين الذين يتعرضون للخطر. وأول هذه العمليات الإنسانية التي جرت، بعد انتهاء الحرب الباردة، في الصومال، انتهت بكارثة وبآثار لا حاجة بي إلى تذكير المجلس بها.

وكثيرا ما قال الأمين العام إن المجتمع الدولي لا يستجيب بانتظام لحالات الطوارئ الإنسانية، وفي عام ١٩٩٨، تسببت الكوارث الطبيعية في خسائر قدرت بما يزيد عن ٩٠ بليون دولار؛ وقضت الأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها على ملايين أكثر ممن قضى عليهم العنف. ومع ذلك، فإن وسائط الإعلام تركز على ما هو مروع، وتكون في كثير من الأحيان، مدفوعة بدوافع سياسية أكثر، ما يقرره العالم، بل وما يقرره هذا المجلس، بشأن الكوارث التي يهتمان بها، وتوقيت ذلك الاهتمام. ووسائط الإعلام ليست موضوعية، فهي ترسخ الحدث، وتختار الضوء الذي تسلطه، وتبعد الأحداث الأخرى عن الأضواء. إنها تنتقي، وتختار، وتخلق "حقائق" وتدفع بحقائق أخرى جانبا. وتفتعل وقائع ملائمة سياسيا. ونرى ذلك على مسرح للصراع تلو الآخر: وسائط الإعلام المستقلة بوصفها خادمة للقوة.

وقد بدأ تقرير الأمين العام إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في العام الماضي مناقشة نشطة حول التدخل الإنساني. وكان وزراء خارجية حركة عدم الانحياز صريحين في الإعلان الصادر إثر اجتماعهم في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩: فقالوا إنه لا يوجد حق في التدخل الإنساني. وكانت تلك وجهة النظر الجماعية لبلدان تمثل ثلثي أعضاء الأمم المتحدة. ويجدر بمجلس الأمن، وولايته العمل باسم الأعضاء في مجموعهم، أن يصغي لصوتهم.

ولكن، هل يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي وندع الناس تموت، ونطلب ذلك من مؤيدي التدخل الإنساني القانون الدولي لا يسمح به؟ وبهذا الشكل، نضع أنفسنا في مواجهة مشكلة أخلاقية حادة. ولكن هذا ليس السؤال الصحيح. فعندما يعالج المجتمع الدولي أزمات إنسانية، يهتم بطبيعة الحال بالمشكلة المباشرة، وليس بالآثار الطويلة الأمد. وقوة النيران العظمى التي يخولها المجلس قد توقف الهجرة القسرية، أو تفتح الطريق أمام المعونة الغذائية، أو تنهي الإبادة الجماعية التي تمارسها العصابات شبه العسكرية، ولكن ما لم نضمن الظروف التي نتوصل بمقتضاها إلى تحقيق قدر من الاستقرار والرخاء، فستنحو هذه الشرور إلى العودة. وهذه الآثار الطويلة الأجل للأعمال الإنسانية التي يضطلع بها مجلس الأمن تدل ضمنا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقطع هذا الشوط إلى أن تتمكن المجتمعات المقسمة من معالجة نفسها. ولكن، كما كان الحال عليه بالنسبة لعمليات حفظ السلام في أوائل التسعينات، فإن عدد العمليات الإنسانية المستمرة، وحجمها، وتعقيدها، ومدتها، ستستنزف عما قريب أرصدة الأمم المتحدة، مما يجبرها على الانسحاب المفاجئ. وكما حدث في ذلك الحين، فإن هذا سيجعل الأمور تسوء بالنسبة للسكان المتضررين وبالنسبة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إلى بلدي وإليّ. المتكلم التالي ممثل بلغاريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديميتروف (بلغاريا): أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، معالي السيد عبد الصمد أزاد، وزير خارجية بنغلاديش، لإدارة الجلسة الحالية لمجلس الأمن بأسلوب كفؤ تماما. وأعرب عن تقديري أيضا للسفير أنور تشودري ولزملائه، لدورهم الهام في أخذ زمام المبادرة بهذه المناقشة المفتوحة عن الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على مجلس الأمن.

وأنا ممتن أيضا للأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية الواضحة ولجهوده الدؤوبة من أجل تعزيز الاستجابات للأزمات الإنسانية كعنصر أساسي في عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تشيد بلغاريا بمبادرته التي جاءت في حينها لإجراء استعراض رئيسي لعمليات الأمم المتحدة للسلم، ونرى أن هذا سيغطي بعض الجوانب الهامة المعنية من الإغاثة الإنسانية.

لقد أيَّدت بلغاريا البيان الذي أدلى به سفير البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ولهذا سأقصر كلمتي على بعض الملاحظات التي تحظى بأهمية خاصة لدى وفد بلدي.

وإن مسألة التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الإنساني ليست جديدة بالنسبة للأمم المتحدة. فمنذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ واتخاذ المنظمة الخطوات العملية الأولى، كانت الأنشطة الإنسانية من بين مقاصدها ومسؤولياتها الرئيسية. ويؤكد عدد من أحكام الميثاق، بدءا بالديباجة والمادة ١، على استعداد الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير فعالة ومشتركة لمواجهة المشاكل ذات الطابع الإنساني.

ولهذا فإن العمل الإنساني، عندما تكون هناك حاجة إليه، يمثل بوضوح شديد من الناحية القانونية أحد الأسباب الأساسية الرئيسية لقيام الأمم المتحدة. ومع ذلك، ومن خلال المنظور التاريخي للسنوات الـ ٥٠ الماضية، فإن التقدم الذي أحرز حتى الآن في تطوير القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان، وكذلك الأساس المعياري لحماية الأفراد العاملين في الحقل الإنساني والمرتبطين بهم، يبدو أنه غير كاف لمواجهة التحديات المتنوعة التي يفرضها ازدياد عدد حالات الأزمات الإنسانية وتعقدها. ونرى أن المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها في هذا الصدد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن العملية الجارية لاعتماد صكوك قانونية إضافية، ستسهم إسهاما كبيرا في سد الفجوة القائمة.

ومجلس الأمن بصفته الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ينبغي له أن يقيِّم أبعاد الأزمة الإنسانية وما يتصل بها من آثار تترتب على الاستقرار الإقليمي لدى مناقشة الاستجابات الفعالة للصراعات وتوفيرها. وعلاوة على ذلك، يجب علينا ألا نقلل من الدور الوقائي الهام، والرادع بطريقة ما، للتدابير الإنسانية إذا اتخذت في الوقت المناسب. وفي هذه الحالات، فإن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من التسويات السلمية ويجب ألا ينظر إليها على أنها وسيلة لتقليل أو خفض حدة المعاناة الإنسانية فحسب، ولكن ينبغي اعتبارها، بمعنى أوسع، شرطا مسبقا لإعادة التأهيل وإعادة التعمير والتنمية. وبخلاف ذلك، فإن تفاقم الحالة الإنسانية في بلد محدد أو منطقة محددة يمكن أن يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك تردي الحالة السياسية وفتح باب الصراع من جديد.

ومن الأمثلة على ذلك التطورات الأخيرة في كوسوفو، التي دللت على ضرورة مشاركة المجتمع الدولي بصورة كاملة ومستمرة وكافية في تعزيز الانتقال من حالة إنسانية ملحة إلى عملية مستقرة لإعادة التأهيل وإعادة التعمير. ويجب على المجلس أن يوجه رسالة سياسية قوية إلى الأطراف الضالعة في الصراع لاحترام حقوق كل الأشخاص، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الأقليات وغيرها من المجموعات الضعيفة.

واستفردت العقود الأخيرة مشاكل من قبيل التنسيق غير الفعال، والانتقائية في الرد، والحذر المفرط، وملل المانحين وظاهرة حالات الطوارئ المنسية. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، وفي ضوء تعقد المساعدة الإنسانية، فإننا على اقتناع راسخ بأن التعاون الوثيق والتنسيق المعزز لا يمكن الاستغناء عنهما بين مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية من أجل تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والتي اعتمدت في ١٩٩١، بالإضافة إلى النتائج المتفق عليها التي انتهى إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي.

وفي الختام، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن وإلى الدول الأعضاء فيه مواصلة إقامة روابط أوثق رسمية وغير رسمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي معرض إعادة تقييم واستعراض أساليب عمل المجلس، يرى بلدي أن تنفيذ المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة

يمكن أن يوفر أشكالا محددة من التعاون الفعَّال بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تتضمن أيضا أوجه التعامل الأخرى بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة إحاطات إعلامية مشتركة بصورة منتظمة وعقد جلسات مشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن وجودكم بيننا، سيدي الرئيس، لهو دلالة واضحة على الأهمية التي يوليها بلدكم للتخفيف من الصعوبات التي يعانيها أولئك الذين تعصف بهم الأزمات الإنسانية. وإننا نشعر بالامتنان والتشريف لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن اليوم.

وإنها لحقيقة مأساوية أن الأزمات الإنسانية يتكرر وقوعها كثيرا هذه الأيام. وهي غالبا ما تكون مستمدة من الخيارات الإنسانية غير العقلانية وهي تمثّل سيادة العنف على الحوار، وانتصار الصراع على التفاوض. وتاريخ الأزمات في أماكن مثل الصومال وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية معروف جيدا. فالحالة الكئيبة من عدم احترام الحقوق الأساسية والإهمال الفاضح الذي يسم العديد من حالات الطوارئ الإنسانية يمكن أن تولد قدرا كبيرا من التشاؤم في نفوس أولئك الذين تقلقهم هذه المآسي. ومع أن العديد من الحالات يبعث على القنوط فعلا، وهذا أقل ما يُقال، فإن حركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى لم تفقد زخمها.

فالتعقيدات التي تنطوي عليها عملية مساعدة الناس في حالات الصراع تصل إلى درجة من الضخامة بحيث يتعين علينا أن نتجاوز - وأكرر - العمل المحمود الذي تضطلع به الكيانات غير الحكومية. ودور الأمم المتحدة ينبغي أن يكون حفازا على التضامن الدولي، وذلك لكي تترجم العفوية إلى جهد شامل ومنسق من أجل التخفيف من معاناة أولئك الذين يقعون في براثن المحن واليأس.

وهناك سؤالان ينبغي أن نطرحهما على أنفسنا. أولا، كيف يمكن للأمم المتحدة ككل أن تحسِّن الفعالية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؟ وثانيا، ما هو دور مجلس الأمن في هذا السياق، وما هي الحدود والقيود التي يواجهها المجلس لدى التصرف في هذا الميدان؟

وللإجابة عن السؤال الأول، ينبغي لنا أن نسلّم بأن أية حالة معقدة ومحددة من حالات الطوارئ هي ظاهرة متعددة الوجوه. وفي ما يشبه الحلقة المفرغة، فإن الأزمات الإنسانية ليست نتيجة للصراعات المسلحة فحسب بل يمكن أن تسهم في تأجيج التوترات التي توفر تربة خصبة لمزيد من أعمال العنف. فتدفق اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، هو إلى حد كبير، نتيجة مزيج من عوامل متداخلة الصلات هي: عدم احترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان، والفقر المدقع، وتمزق النسيج الاجتماعي وعدم وجود مؤسسات الدولة والخدمات العامة الأساسية. وهذه القائمة تبين سبب تسمية هذه الحالات بأنها حالات طوارئ معقدة. وإن تداخل مجموعة كبيرة من المشاكل يتطلب تنسيق الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويجب أن يصحب الجهود المبذولة لتسوية الصراع تقديم مساعدة غوثية قريبة الأمد، وبرامج لإعادة التعمير والتنمية البعيدة الأمد. والشروط الأساسية للتعاون بين جميع الأجهزة والوكالات العاملة في الشؤون الإنسانية هي وضوح الأهداف والتنسيق الفعال. وعلى نفس المنوال لا ينبغي للتداخل بين الشؤون الإنسانية والمسائل الأمنية أن يستتبع تدخلا تلقائيا من مجلس الأمن.

وبالتالي يمكن تلخيص الإجابة على تساؤلي الأول في كلمة واحدة ألا وهو التنسيق. أما التساؤل الثاني فيقتضي إجابة أكثر احتراسا، ويصعب تلخيصها في كلمة واحدة.

والأساس اللازم لإجراء مجلس الأمن هو، قبل كل شيء، الاعتراف بأن الانتهاكات الصارخة والخطيرة والمنتظمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. والعمليات التي يأذن بها مجلس الأمن يمكن أن تسهم في تحسين أمن العاملين في المجال الإنساني، ولكن حفظة السلام والشرطة المدنية لا يمثلون بديلا للوكالات الإنسانية.

ومتى ما ذكِرت كلمة "إنساني"، ينبغي ألا ننسى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، وهي جميعها تمثل مبادئ المساعدة الإنسانية. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية معالجة الجانب السياسي للصراعات وينبغي له، في أثناء قيامه بذلك، أن يأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية المتصلة بالصراعات.

وينبغي لمحاولة الإجابة على سؤالي الثاني أن تؤخذ في الاعتبار بضعة نقاط. أولا، إن دور مجلس الأمن هو أن يضيف إلى عمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من الهيئات والأجهزة الإنسانية دون أن يحاول أن يحل محلها.

وثانيا، إن عقد مناقشات مفتوحة مثل مناقشة اليوم مفيد وربما يكون فرصة لتعبئة الرأي العام في البلدان المانحة وإحداث التناغم بين الوكالات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يكون الإهتمام الدولي وسيلة للحصول على أموال للإغاثة وإعادة التعمير والتنمية في البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية.

وثالثا، يجب ألا يتخـذ المجلـس إجراءات إلا في الحالات المتطرفة التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين - والتي، من سوء الطالع، ليست نادرة. ومـن الـواضح أن استعمـال القوة لا يمكن أن يأذن به إلا مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ورابعا، يمكن لقرارات المجلس أن تسهم في تحسين البيئة لتقديم المساعدة الإنسانية، ولكن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يحتفظان بالمسؤولية الأساسية عن توجيه السياسة التي تقوم عليها الجهود المبذولة من المنظومة.

وخامسا، إذا كان للمجلس أن يحافظ على مصداقيته أثناء التعامل مع القضايا الإنسانية، يجب عليه أن يتفادى الانتقائية. ويجب ألا يحدد محور اهتمامه مستوى تغطية وسائط الإعلام، بل الحالة الإنسانية والأمنية الفعلية في الميدان.

وأخيرا، ينبغي لقرارات مجلس الأمن أن تأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على الحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية. وقد أعربت منظمات عديدة عن قلقها من أن استخدام القوات العسكرية، وخاصة في سياق عمليات الفصل السابع، يحد من قدرتها على مساعدة الضحايا في جميع أطراف الصراع.

وبعد هذا، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بضعة وسائل محـددة يمكـن أن يسهم بها المجلس في حل المشاكل الإنسانية الملحة.

فعن طريق الدبلوماسية، يمكن للمجلس أن يقنع الأطراف المتحاربة بأن تقبل عمليا مبدأ الوصول الآمن وغير المعاق إلى السكان المحتاجين. وعندما لا تكون الدبلوماسية والمفاوضات ذات فعالية، توجد تحت تصرف المجلس تدابير رادعة، مثل الإشارة إلي إمكانية تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. والمحكمتان الخاصتان برواندا ويوغوسلافيا السابقة مثلان جيدان في هذا الصدد. وسيمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قفزة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تشكل لب الأزمات الإنسانية في الوقت الراهن.

وكملجأ أخير، يمكـن للمجلس أن يعتمد تدابير قسرية، مثل حظر توريد الأسلحة. ومن الأساسي أن يُنشئ المجلس آليات يمكن الإعتماد عليها بغية مراقبة تدفق الأسلحة إلى المناطق التي تمزقها الصراعات المسلحة. ووضع "جزاءات ذكية" هو أيضا بديل هام ينبغي ألا يستبعد. وهذه الجزاءات بحكم طبيعتها تستهدف الأفراد المسؤولين مباشرة عن الاعتداءات.

ويمكنني أن أستطرد فأتطرق إلى جوانب أخرى، مثل استخدام القوات العسكرية أو الشرطة المدنية لمنع تحويل المعونة إلى الأغراض السياسية أو العسكرية، ولكن لا حاجة بي إلى استنفاد كل الموضوعات. والمهم هو الإحتفاظ في هذا السياق بالأساس المنطقي وراء هذه الأمثلة. ويمكن لأعمال المجلس أن تفضي إلى مناخ للامتثال للالتزامات الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وهذا بدوره يمكن أن يكون له أثر إيجابي على الحالة الإنسانية.

والتحدي الرئيسي الذي يواجه مجلس الأمن هو أن يتخذ تدابير، في نطاق سلطته، ليجعل الواقع الرهيب للصراعات المعاصرة قريبا من المثل العليا الواردة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي ولي شخصيا.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية): يسرني أن أراكم، سيدي، تترأسون مناقشتنا بصفتكم وزير خارجية بلد صديق لجمهورية إيران الإسلامية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري للسيد تشودري وزملائه على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الموضوع الهام للغاية المتمثل في الجوانب الإنسانية من القضايا المعروضة على مجلس الأمن.

إن أزمات عديدة حدثت في عام ١٩٩٩، وخاصة في كوسوفو وتيمور الشرقية، قد ساعدت على تكثيف المناقشة عن كيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الكوارث الإنسانية. وفي مواجهة معظم هذه الأزمات، هناك توافق في الآراء على ضرورة القيام بعمل عاجل لإيقاف الجرائم، مثل التطهير العرقي. ونرى أيضا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا ويدع آلاف الناس يعانون انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوقهم الأساسية.

وبما أننا أعلنا من قبل عن تأييدنا للعمل الحازم ضد مرتكبي الجرائم في الأزمات الإنسانية، نرى أن أي عمل دولي، وخاصة استخدام القوة، يجب أن يصدر من مجلس الأمن بوصفه الجهاز ذي المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بشريطة أن يتصرف بدقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا.

وما من شك في أنه ليس لدى المجتمع الدولي أساس قانوني آخر مقبول عالميا للإستجابة لأعمال العنف غير المبررة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين، أكثر من الأمم المتحدة. وفي إطار هذه المنظمة يجب علينا أن نتغلب على القيود السياسية لنتمكن من اتخاذ إجراءات في إطار الميثاق. ومن العوامل الرئيسية في هذا الصدد اتخاذ إجراءات وقائية فورية ومبكرة لضمان التعامل مع معظم الأزمات الفعلية والمحتملة بالوسائل السلمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تلجأ إلى تسوية الصراعات قبل أن تنشأ ضرورة اللجوء إلى الأعمال القهرية.

ومن الواضح أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي لا يمكن إيقافها إلا باتخاذ إجراءات تتوافق مع الميثاق. إن الفوضى لا يمكن قمعها إلا بالوسائل القانونية. فإذا ما قبلنا التدخل من خارج إطار الأمم المتحدة، فيمكن أن نفتح صندوق "بندورة"، لأنه ستكون هناك دائما ميول إلى تغطية النوايا التوسعية الخبيثة باستعمال القوة تحت ذريعة الدافع الإنساني وحماية الأقليات والجماعات العرقية.

وهنا، أود أن أؤكد على أنه ينبغي ألا ننساق إلى تدمير الأساس القانوني لما نعرفه بالدولة في عملية تأييد الأسباب الإنسانية. لذلك، يجب أن نظل يقظين حيال تنامي الاتجاه نحو تقويض مبدأ السيادة الوطنية - وهو أحد المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة المعايير والآليات الأساسية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وقد يلجأ المجتمع الدولي، كملاذ أخير، إلى اتخاذ تدابير قسرية، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية، ولكن لا يمكن القيام بذلك إلا بالامتثال الصارم للميثاق وعملا بقرار من مجلس الأمن. ونعتقد أن إجراءات الإنفاذ بدون إذن من مجلس الأمن وبما يتعارض مع الميثاق تقوض نظام الأمن الدولي الراهن. وتجربة كوسوفو - حيث فشل مجلس الأمن في الاتفاق على الإجراء الضروري المطلوب، ووقف موقف المتفرج على الأعمال التي قامت بها منظمة إقليمية بدون إذن منه - كانت تجربة ألحقت الضرر بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى منع تكرار ذلك.

وبناء على هذه الرؤيا، نلاحظ استعداد مجلس الأمن للنظر، ضمن معايير الميثاق والتزاماته، في حالات يُستهدف فيها المدنيون، أو تتعرض فيها إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية للإعاقة بصورة متعمدة. ومع ذلك يجب أن نُبقي في بالنا أن المجلس لا بد أن يضطلع بأعماله ضمن إطار الواجبات التي ينص عليها ميثاقه؛ أي يجب أن يتدخل في حالات يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للخطر.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا ضرورة الامتناع عن الكيل بمكيالين في دعمنا للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يولي المجتمع الدولي انتباها متساويا لجميع حالات الصراع التي تؤدي إلى فقدان الأرواح أو الكوارث الإنسانية، بصرف النظر عن مكان حدوثها أو الاعتبارات السياسية لبلد أو لآخر. ومن دواعي القلق أن مجلس الأمن كان في بعض الأحيان بطيئا جدا في التصدي للصراعات في أفريقيا وفي بعض المناطق الأخرى، وكان عمله غير كاف من حيث الالتزام بالتدابير التي اتخذها والموارد التي أذن بها للتصدي لهذه المشاكل. والتهديد المتمثل في السماح لاعتبارات مالية بالتأثير على صنع القرار إزاء وقت وكيفية الرد على تهديدات واضحة للسلم والأمن الدوليين مسألة تدعو إلى القلق الكبير والمتنامي. وهذه الممارسة يمكن أن تُضعف سلطة المجلس وسلطة الأمين العام في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. وثمة اعتقاد عام بأننا نفتقر إلى طريقة متسقة للتصدي للصراعات المندلعة في جميع أنحاء العالم.

إن وجود مجلس أمن أكثر مصداقية وتمثيلا سيكون مجهزا على نحو أفضل للاضطلاع بمسؤوليته الضخمة. وينبغي للمجلس أن يكون أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية وأكثر مساءلة أمام مجموع الأعضاء في النطاق الواسع. والحالة الراهنة - وهي الحالة التي تفتقر فيها البلدان النامية إلى وجود مستوى كاف ومناسب من التمثيل في الهيئة التي يوكل إليها الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين - ينبغي عدم السماح باستمرارها. وفي هذا السياق، يتعين بذل المزيد من الجهود لتبسيط عملية صنع القرار في المجلس، بغية تجنب حدوث الشلل الذي يسببه في أغلب الأحيان حدوث خلافات فيما بين الأعضاء الدائمين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى بلدي وإلى السفير تشودري.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. أزمع رفع الجلسة الآن. الجلسة المقبلة لمتابعة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال سيعقدها المجلس مباشرة بعد رفع الجلسة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.
